



Science
Reflection

Global Journal of Economic and Business (GJEB)

Global Journal of Economic and Business (GJEB)

Website: <http://www.sciencereflection.com>



Global Journal of Economic and Business, Vol. 2, No.2, April 2017, pp. 74-82
ISSN E-2519-9293 , ISSN P-2519-9285
Copyright © Science Reflection, 2017
www.sciencereflection.com

Economic diversification in Algeria

Mohamed Nasser Hamidato

mnhamidatou@gmail.com

Baqaas Alssafiah

University Echahid Hamma Lakhdar-ElOued

Safia_benkhalifa@yahoo.fr

Abstract:

The issue of economic diversification has become very important in the priorities of the Arab countries due to the shocks of their economies due to their association with a certain sector without other sectors as well as the expansion of investment and the creation of new linkages between other sectors of the economy and reduce dependence on a limited number of international markets to expand the revenue base Hence, it is necessary to adopt a policy of economic diversification in both horizontal and vertical terms. Through horizontal diversification, countries seek to create new products by supporting research and innovation while vertical diversification seeks to develop products manufactured in a particular sector For the category of high value-added products.

Keywords: Economic Diversification - Horizontal Diversification - Vertical Diversification - Investment



التنوع الاقتصادي في الجزائر

محمد الناصر حميداتو

mnhamidatou@gmail.com

بقاص الصافية

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

Safia_benkhalifa@yahoo.fr

الملخص

أصبح موضوع التنوع الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في أولويات البلدان العربية نتيجة ما تعانيه اقتصادياتها من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى وكذا في توسع الاستثمار وخلق أوجه ترابط جديدة بين قطاعات الاقتصاد الأخرى وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية من أجل توسيع قاعدة الإيرادات. من هنا دعت الضرورة إلى انتهاج سياسة التنوع الاقتصادي بشقيه الأفقي والعمودي حيث تسعى الدول من خلال التنوع الأفقي إلى خلق منتجات جديدة عن طريق دعم عمليات البحث والابتكار بينما التنوع العمودي يسعى إلى تطوير منتجات مصنعة في قطاع معين لتشكيل فئة منتجات ذات قيمة مضافة عالية .

الكلمات المفتاحية : التنوع الاقتصادي – التنوع الأفقي – التنوع العمودي- الاستثمار.

مقدمة :

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن تُبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالفطما مثلا، فإن ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متمسك بصفة الاستقرار أي انه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو في خارجه، فالتنوع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية أو غير النفطية فهو يُحصّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من البطالة، كما يؤدي التنوع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات للوصول إلى تحقيق تنمية حقيقية تنسجم منافذها التمويلية بالدمومة .

أهمية الورقة البحثية : تتجلى أهمية الورقة البحثية في الجوانب التالية :

- 1 احتلال موضوع التنوع الاقتصادي حيزا كبيرا في أدبيات الحكومات ومتخذي القرار.
- 2 هذه الأهمية وجهت الباحثين الاقتصاديين نحو موضوع التنوع حيث أصبح هدفا جديدا لأبحاثهم الجديدة والمتنوعة.
- 3 مع أن فكرة التنوع ليست جديدة إلا أن الواقع الاقتصادي غير القار والمليء بالصدمات الداخلية والخارجية جعل من الاقتصاديين البحث عن أسس استقرار الاقتصاد الوطني وجعله متناغما مع التغيرات ومواجهها للصدمات .
- 4 الخلل الكبير الذي أثر في النمو الاقتصادي العالمي نتيجة تتابع الأزمات جعل من سوق النفط احد ضحاياها وبالتالي الدول الريعية أكثر المتأثرين حاليا .

مشكلة الورقة البحثية : نحاول في هذا المقال معالجة الإشكالية التالية : ما هي إمكانيات التنوع الممكنة لخلق اقتصاد متين ومرن ومتنوع يحمي

الجزائر من الصدمات الخارجية في ظل نظام اقتصادي عالمي متقلب ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم التطرق إلى:



- 1- مفهوم التنوع الاقتصادي ومبرراته وأهدافه
- 2- مؤشرات التنوع ودرجة قياسه
- 3- واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

أهداف الورقة البحثية : نسعى إلى بلوغ عدة أهداف منها :

- 1 الوقوف على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال ظاهرة التنوع الاقتصادي والهدف منها .
- 2 تبيان إمكانيات التنوع الاقتصادي المتاحة في الجزائر .
- 3 عرض وتقييم عملية التنوع الاقتصادي المتبع في الجزائر.
- 4 محاولة تقديم وصفة أولية لعملية التنوع الاقتصادي على المدى القصير .

المبحث الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي ومؤشراته:

يُعرف التنوع الاقتصادي على أنه "عملية تُهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مَوْلدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"¹.

فالتنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية تُهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة وبمعنى آخر يقصد به تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية².

وفي شقه المالي يقصد بالتنوع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية³.

الفرع الأول: مبررات اعتماد سياسة التنوع الاقتصادي⁴

- تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، والذي غالبا يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، وهذا الاعتماد على هذا المورد جعل الكثير من الدول تصبح اقتصادياتها ريعية.
- يتصف النفط بأنه مورد طبيعي غير كاف، ومن ثم كان ولا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- يعد استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد تدفقات داخلية متجددة.
- يعد عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية، والأنفاق العام، ومن ثم مستوى الناتج الإجمالي ومعدلات نموه.
- يعوق تقلب منتجات الدخل القومي الناجم من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل وسوق العمل، ومن ثم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة.

الفرع الثاني : أهداف التنوع الاقتصادي :

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للتنوع الاقتصادي فيما يلي⁵:

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول ...
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني⁶:

- فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية



- أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

المبحث الثاني : أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي هناك عدة مؤشرات منها⁷ :

- 1- معدل ودرجة التغيير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- 2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- 3- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط .
- 4- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات للصادرات غير النفطية وبصفة عامة يدا الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي.
- 5- تطور إجمالي العمالة بمحملها القطاعي، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- 6- تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا المؤشر هام لان التنوع الاقتصادي يعني ضمناً إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

الفرع الأول : مؤشرات قياس درجة التنوع الاقتصادي :

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع. وإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنوع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنوع الاقتصادي . المقياس الأول هو مقياس هيرفنديل - هيرشمان، Herfindal Hirshman، والمقياس الثاني هو جيني Gini Index

أ- المقياس الأول :هيرفنديل - هيرشمان (Herfindal- Hirshman):

يعتمد مقياس هيرفنديل - هيرشمان على قياس وتركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum(x_i/x)^2} - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفنديل - هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعاً كاملاً (كل القطاعات مساهمة في النمو

الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملاً) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفراً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في قطاع واحد فقط .

x_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i .

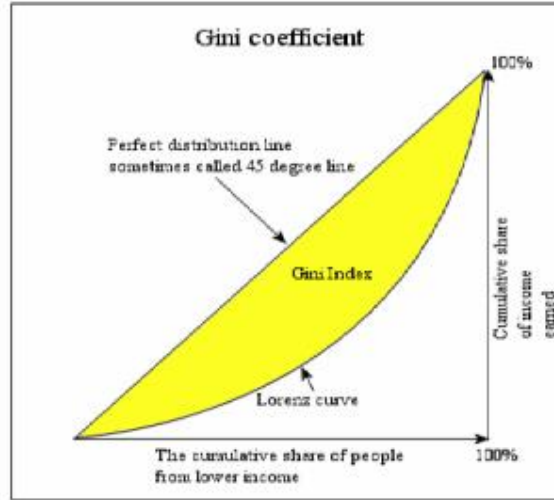
X : الناتج المحلي الإجمالي PI .

n : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

ب- المقياس الثاني : مؤشر جيني Gini Index⁹



يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركيز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني **Gini Index** من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحنى لوريتز **lorenz curve** ، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لوريتز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث



Graphical representation of the Gini coefficient

وهناك عدة صيغ لحساب المؤشر جيني منها :

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k-1})$$

حيث X_k التكرار التجمعي النسبي للتصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي Y_k التكرار التجمعي النسبي للتصاعدي (عدد القطاعات) n هو عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن

الفرع الثاني : أنواع التنوع الاقتصادي

يتضمن التنوع الاقتصادي نوعين من التنوع الذي يسمح للاقتصاد بالاستقرار أكثر وهما ¹⁰ :

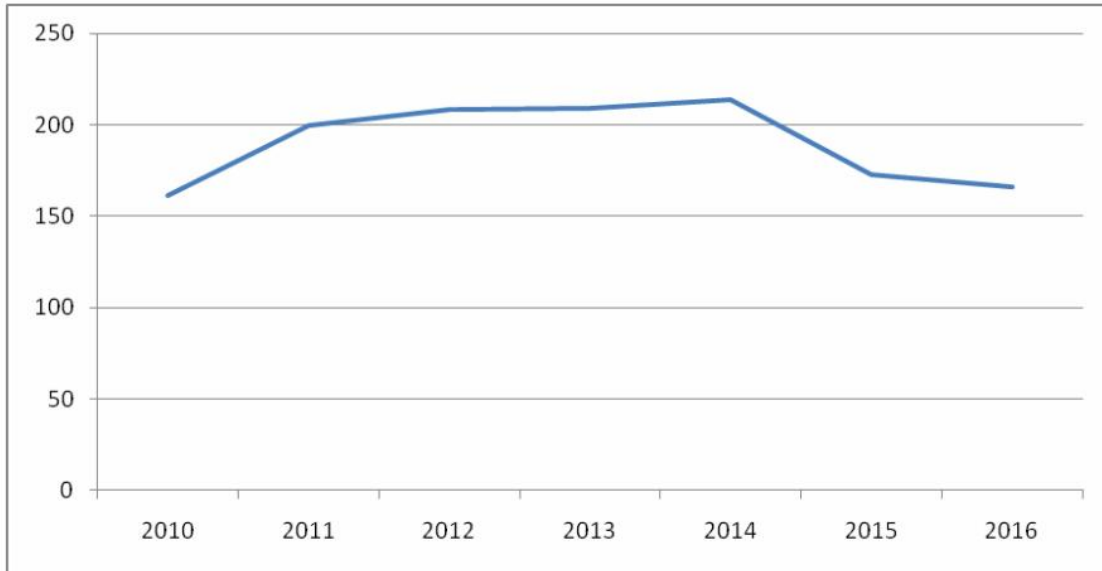
1- **التنوع الأفقي أو التكامل الأفقي** : يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة - التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط .

2- **التنوع الرأسى أو العمودي** : يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة

المبحث الثالث : واقع التنوع في الاقتصاد الجزائري

لإدراك واقع التنوع في اقتصاد الجزائر لابد من تحليل الناتج الداخلي الخام وكذلك دراسة مكوناته ومقدار مساهمة النشاطات الاقتصادية فيه وكذلك مخرجاته ومدى مساهمتها في تركيبة الصادرات ومن ثم تعدد مصادر الدخل وسوف نقوم بتحليل بعض الأشكال لمعرفة الوضع الحالي للجزائر.

الفرع الأول : تطور الناتج الداخلي الخام : وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01) للفترة الممتدة من 2010-2016

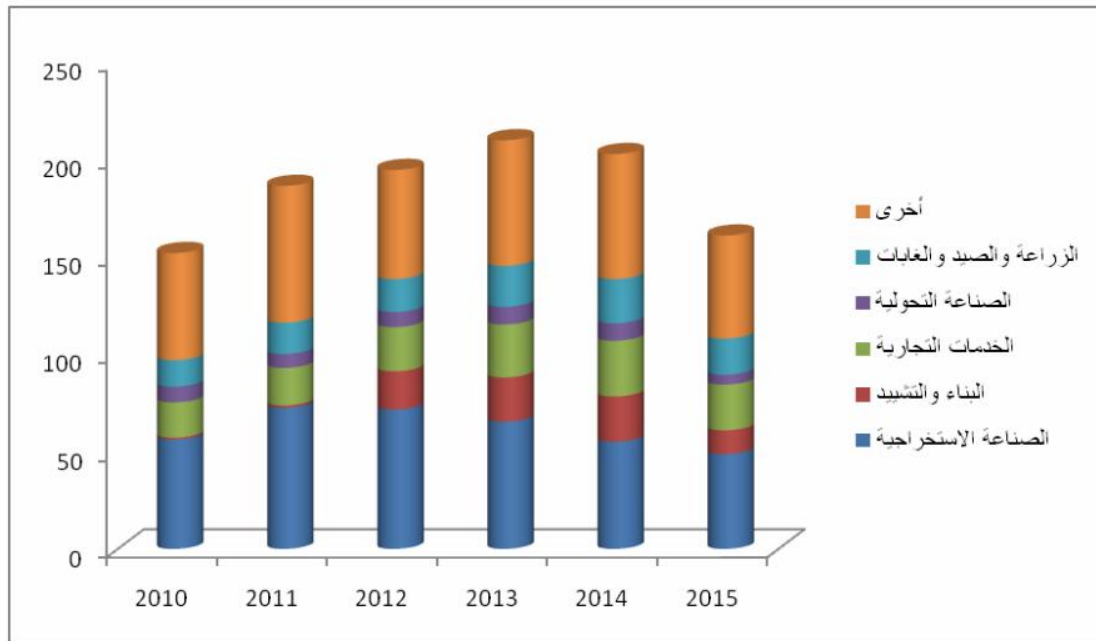


المصدر : التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنتي 2010 و 2016

نلاحظ من الشكل رقم (01) وجود تذبذب كبير في تطور الناتج الداخلي الخام حيث سجل ارتفاع ملحوظ سنة 2014 أين ارتفع سعر البرميل البترول ومن ثم سجل انخفاضا في سنة 2015 حين بلغ سعر البرميل 52.97 دولار هذا يدل على أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام.

الفرع الثاني : المكونات الإنتاجية المساهمة في الناتج الداخلي الخام :

الشكل (02) يوضح مكونات الناتج الداخلي الخام لسنتي 2010 و 2015



المصدر : الملاحق الإحصائية للتقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات 2010 و 2015

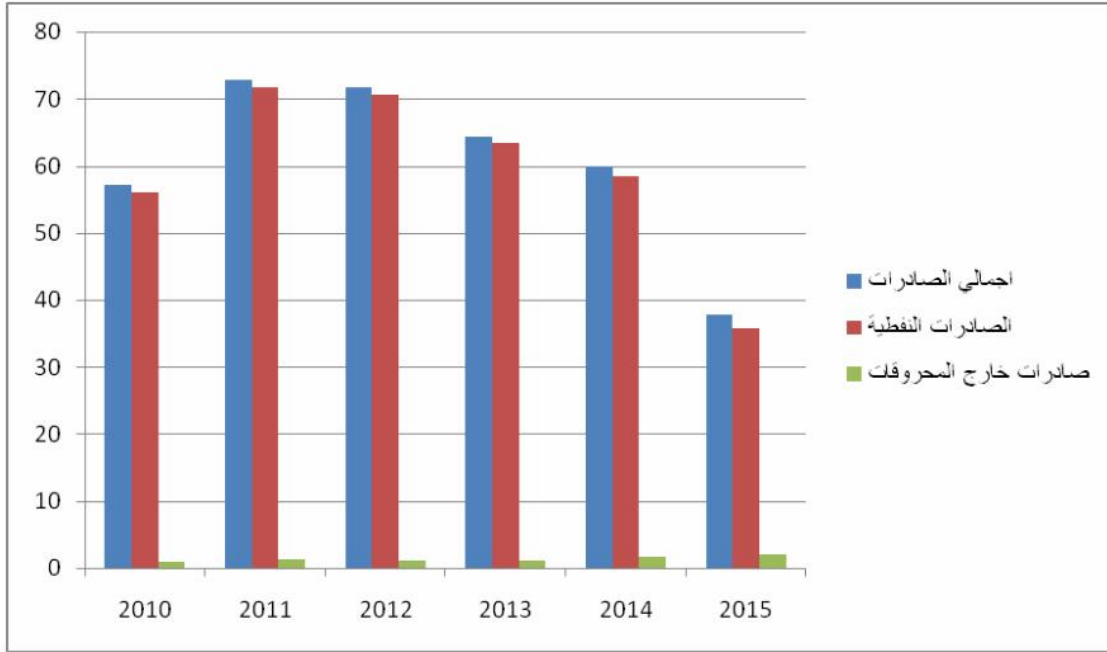
نلاحظ من خلال الشكل أن الصناعة الاستخراجية تشكل نسبة 33% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط للفترة المدروسة في حين لا تمثل الصناعة التحويلية غير 5% وهذا ما يدل على وجود اختلال كبير في الناتج لأن مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضعيفة .



فمثلا قطاع الزراعة، ورغم أهميته في توفير الأمن الغذائي وتخفيض فاتورة الاستيراد التي بلغت 50مليون دولار سنة 2015 فإن مساهمته سوى 10% في الناتج الداخلي الخام رغم المهكتارات الكبيرة الصالحة للزراعة التي تمثل 3.1% من إجمالي المساحة الكلية ورغم الجهود الكبيرة المسخرة لنهوض بهذا القطاع من استصلاح الأراضي وتوفير المياه لسقي والدعم المادي للفلاحين إلا أن المساهمة ضئيلة جدا.

الفرع الثالث : مساهمة القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام في تكوين الصادرات :

وهذا ما يعبر عنه الشكل (03) حيث يوضح مساهمة الصناعات النفطية وغير النفطية في بنية الصادرات لسنتي 2010 و2015

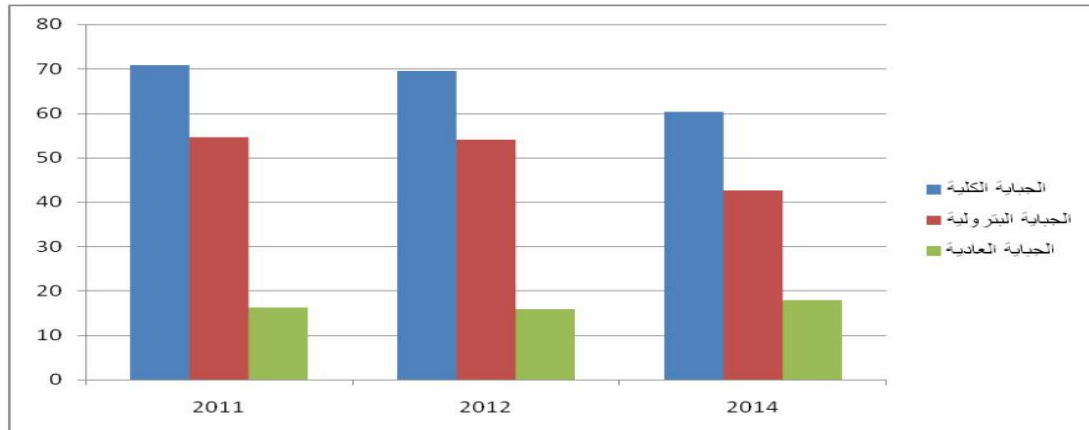


المصدر : إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2015.

نلاحظ من الشكل السابق، هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات إذا بلغت نسبتها 98% كمتوسط للفترة المدروسة بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا لا تتعدى نسبة 5% في أحسن حالاتها وهذا راجع لنقص المنتجات المصدرة وكذلك لعدم تنافسيتها بالنسبة للدول الأخرى وهذا حسب الإحصائيات التنافسية لسنة 2013.

الفرع الرابع : التنوع في الإيرادات الحكومية ي

مثل الشكل (04) الموالى نصيب جباية البترولية من إجمالي إيرادات الدولة



المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.



يتضح من خلال الشكل أن الدولة تعتمد على نسبة 55% من الجباية البترولية في تسيير موازنتها العامة وهذا يجعل اقتصاد الجزائر مرهون لتقلبات أسعار البترول في حين أن الجباية العادية تبقى نسبتها ضئيلة رغم كل الإصلاحات الجباية المعتمدة. من خلال ما سبق يتضح أن التنوع الاقتصادي في الجزائر مازال بعيد المدى حيث أن بقاء الدولة في وضع حلول واهية دون انتهاج سياسة اقتصادية محددة لإعادة هيكلة قطاعات المنتجة، ففي الوقت الراهن ومع هذا التقلب في أسعار النفط ونقص الإيرادات فإنه يتوجب على الدولة تنوع هيكل الاقتصاد وإنشاء مصادر دخل جديدة من خلال اعتماد التنوع العمودي في محاولة لإنعاش الاقتصاد من خلال تطوير المنتجات ومحاولة زيادة قيمتها المضافة خصوصا أن المادة الأولية موجودة فيجب إعادة استحداث الآلات جديدة ومحاولة استخراج أكبر عدد من الصناعات التحويلية ما يكفي لإحلال الواردات أو تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة.

الخاتمة

يعد التنوع الاقتصادي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال رهين التقلبات في أسعار البترول، فهي هل لعنة البترول؟ أم لعنة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر؟ إن الجهود المبذولة في الجزائر على كل المستويات لن تنجح إن لم تكن مرفوقة بتنوع ناعم ومتزن في النشاط الاقتصادي،

يمكن الخروج بالنتائج التالية من خلال مما سبق :

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصناعات الاستخراجية بصورة كبيرة .
 - هذا الاعتماد جعله رهين تقلبات أسعار النفط ومدى تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة .
 - حل موارد الحكومة مرتبط هو أيضا البترول والجباية البترولية .
 - بوادر التوجه نحو التنوع الاقتصادي بدأت تلوح غير أن الإصلاحات مازالت سطحية إذ يجب تعديل بنية الاقتصاد للتكيف مع المتغيرات الجديدة.
 - التنوع الاقتصادي هو هدف لكل الدول والحكومات للخروج من التركيز الاقتصادي.
- فتجاوز عتبة التركيز الاقتصادي يتطلب مجموعة من الشروط والتوصيات منها:
- التركيز على تنوع النشاط بدل من القطاع.
 - دعم برامج البحث والتطوير واكتساب المهارات من خلال جلب الخبراء للتدريب محليا بدلا من استيراد التكنولوجيا من الخارج.
 - توفير البنية التحتية اللازمة للقطاع المنتج من توفير الطاقة وشبكة المواصلات ومدن صناعية ومناطق تجارة حرة.
 - تطهير الاقتصاد من الفساد على أشكاله المختلفة.
 - إعطاء القطاع الخاص أهمية في قيادة النشاط الاقتصادي.

الوصفة المقترحة:

- على المدى القصير تنوع عمودي يشمل قطاع النفط واستعمال مخرجاته كمدخل لصناعات متعددة :الصناعة البترولية البتروكيماويات البلاستيك النسيج... لان :
- ✓ اثر الصناعة في الناتج قوي وبالتالي لا بديل عن الصناعة .
- ✓ الإنتاج الصناعي وحتى في حالة عدم منافسته يوجه للطلب الداخلي أو السوق الإفريقي .
- ✓ بنية الاقتصاد مبنية على الحروقات وحتى تدفق الاستثمارات والتكوين وغيرها.
- ✓ وجود مخزون هام من الغاز الصخري..
- على المدى المتوسط والطويل تحريك الاقتصاد نحو التنوع الحقيقي الأفقي، تنافسية القطاعات في خلق الثروة.



المراجع :

- 1- حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي اهميته للدول النفطية، صحيفة الديوان الإلكترونية، <http://www.aldiwan.org> تاريخ الإطلاع : 2017/02/10 ساعة الإطلاع 09.00.
- 1- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي و أهدافه و محدداته، <http://www.arab-api.org> تاريخ الإطلاع : 14/02/2017 ساعة الإطلاع 18.00
- 2- نفس المرجع
- 3- ممدوح عوض الخطيب ، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بمجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- الرياض خلال الفترة 61-61 ربيع الثاني 6341ه الموافق 61-61 فبراير 4163م ، ص18.
- 4- عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي: مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013، ص7.
- 5- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، نفس المرجع
- 6- بن قانة إسماعيل، مخلوة باديس، مداخللة بعنوان سياسات التنوع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و03 نوفمبر 2016، ص3.
- 7- ممدوح عوض الخطيب، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد 52، ص25.
- 8- عدنان محريق، بن حموده محبوب، التنوع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و03 نوفمبر 2016، ص8.
- 9- نفس المرجع .